

الجمهورية التونسية

مجلس تنازع الإختصاص

القضية عدد : 75

تاريخ الجلسة : 20 ماي 2003

داخ

باسم الشعب :

أصدر مجلس تنازع الإختصاص القرار التالي :

بعد الإطلاع على ملف القضية عدد 7495 المرفوعة من الأستاذ
المحامي لدى التعقيب.

نيابة عن : أرملة القاطنة

ضد : الشركة التونسية
في شخص ممثلها القانوني مقرها
المحامية , محاميتها الأستاذة
لدى التعقيب.

بعد الإطلاع على القرار الوقتي الصادر فيها عن محكمة التعقيب بتاريخ 18 مارس
2003 والقاضي بإرجاء البت في القضية وإحالة ملفها على مجلس التنازع للنظر في مسألة الإختصاص.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على قرار السيد رئيس مجلس تنازع الإختصاص المؤرخ في 16 أفريل
2003 والمتعلق بتعيين السيد محمد القلسي عضوا مقررًا لتهيئة القضية وإعداد بحث في الموضوع.

وبعد الإطلاع على تقرير العضو المقرر المؤرخ في 17 ماي 2003 والذي ضمنه
ملحوظاته بشأنها.

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 9 جوان 1996

المتعلق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس تنازع الإختصاص.

وبعد المفاوضة القانونية بحجرة الشورى صرح بما يلي :

من الوجهة الشكلية :

حيث كانت الإحالة الصادرة عن محكمة التعقيب مستوفية لشروطها القانونية طبق الفصل الثامن من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المشار إليه أعلاه وتعين بالتالي قبولها من هذه الناحية.

من الوجهة الواقعية :

حيث تفيد وقائع الملف المعروض على المجلس قيام السيدة
أرملة
بدعوى أمام رئيس محكمة ناحية عارضة أنه استقر على ملكها العقار
المسمى " موضوع الرسم العقاري عدد 41007 والممثل في قطعة أرض كائنة

وحيث عمدت الشركة التونسية
إلى الإستيلاء على جزء من الأرض
المذكورة وأقامت فوقها مركز محول كهربائي.

وحيث كانت طلبات المدعية ترمي إلى الإذن تحضيرا بتكليف خبير مختص قصد بيان
الشغب وتشخيصه كبيان الطريقة الكفيلة لكفه ثم القضاء على ضوء ذلك بكف شغبها على الأرض
موضوع النزاع وإزالة بناية المحول الكهربائي وما اشتمل عليه من تجهيزات.

وحيث أصدر قاضي محكمة ناحية حكمه بتاريخ 11 جانفي 2002 وقضى لصالح
الدعوى.

وحيث استأنفت الشركة التونسية ذلك الحكم أمام المحكمة الابتدائية فأصدرت هذه الأخيرة حكماً بتاريخ 5 جويلية 2002 وقضت بقبول الاستئناف الأصلي والعرضي شكلاً وفي الأصل بإقرار الحكم الابتدائي وإجراء العمل به.

وحيث كان هذا الحكم الأخير موضوع طعن بالتعقيب تقدمت به الشركة المحكوم عليها ودفعت فيه بعدم اختصاص جهاز القضاء العدلي للبت في النزاع الرادئ بمقولة أن إزالة المولد الكهربائي يسجّر عنه تعطيل سير مرفق عمومي وهو بذلك يخرج عن أنظار محاكم الحق العام ويرجع بالنظر إلى جهاز القضاء الإداري.

وحيث أصدرت محكمة التعقيب القرار الوقي المضمن نصه بالطالع.

من الوجبة القانونية :

حيث ثبت من وثائق الملف أن الشأن يتعلق بطلب الحكم على الشركة التونسية بكف شعبنا عن عقار مسجل وخروجها منه بعدما تحوزت بجزء منه وأقامت فوقه مركز محول كهربائي.

وحيث يتبين من أحكام الفصل 3 من المرسوم عدد 8 لسنة 1962 المؤرخ في 3 أفريل 1962 أن الشركة التونسية مؤسسة عمومية ذات صبغة تجارية وصناعية وخاضعة للتشريع المتعلق بالشركات الخفية الإسم.

وحيث أفرد الفصل الأول من ذات المرسوم الشركة التونسية بمهمة تسيير مرفق عمومي عام يتمثل في "توليد ونقل وتوزيع وتوريد وتصدير الكهرباء والغاز المعد للوقد"

وحيث يستخلص مما سبق أن الشركة المطلوبة لئن كانت مؤسسة عمومية غير إدارية مثلما يصنفها الأمر عدد 564 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 فهي مكلفة بتسيير مرفق عمومي وعلى هذا الأساس فإن كل قرار تتخذه بمناسبة تسييرها لذلك المرفق يعتبر بمثابة المقرر الإداري كما أن الأعمال التي تنجزها في إطار هذه المهمة تكون أعمالاً إدارية تدخل بطبيعتها تلك تحت طائلة القانون الإداري خاصة متى كانت هذه الأعمال مقترنة باستعمالها لامتيازات السلطة العامة.

وحيث اقتضت أحكام الفصل الثالث من القانون عدد 38 لسنة 1996 أنه ليس
للمحاكم العدلية أن تنظر في المطالب الرامية إلى الإذن بأي وسيلة من الوسائل التي من شأنها تعطيل
عمل الإدارة أو تعطيل تسيير المرفق العمومي.

وحيث طالما ثبت أن منشأ النزاع المراد من يضمن في تحوز الشركة المطلوبة بجزء من عقار
مسجل وإقامتها فوقه مركز محول كهربائي في إطار قيامها بمرفق عمومي ولتحقيق مصلحة عامة فإن
الأعمال المذكورة تعتبر ذات صبغة إدارية ولا تختلف عن تلك التي تأتيها الإدارة مما يجعلها تنصير في
مجال اختصاص القضاء الإداري.

وهذه الأسباب

قرر المجلس أن النزاع المعروض على نظره من اختصاص جهاز القضاء الإداري.

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم 20 ماي 2003 عن مجلس تنازع الإختصاص
المتركب من رئيسه السيد المبروك بن موسى الرئيس الأول لمحكمة التعقيب وعضوية السادة محمد
رؤوف المرآكشي وبلقاسم البراح ومنير الصريدي ومحمد القلسي ومحمد فوزي بن حماد والحبيب جاء
بالله بحضور كاتب الجلسة السيد جلول العرفاوي.

كاتب الجلسة

جلول العرفاوي

العضو المقرر

محمد القلسي

الرئيس

المبروك بن موسى